المرصد

مين على الأحداث

الخميس 16 مارس 2021 | 26 صفحة | العدد: 157 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

توحيد المؤسسات الليبية

تحركات متصاعدة وتحديات قائمة

انقسام المؤسسات في ليبيا..

سنوات من الخراب والفوضى

زهيو..لن يتحقق التحول الديمقراطي في ظل انقسام حاد لمؤسسات الدولة

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

توحيد المؤسسات في ليبيا

فشل سابق وتفاؤل قادم

مجلة «المرصد»

مثل الوضع الليبي المتأزم أمنيا وسياسيا واقتصاديا،خلال السنوات الماضية صورة قاتمة للبلد الذي يعيش على وقع فوضى عارمة وغياب تام لمفهوم الدولة. وفي ظل الانقسام السياسي الذي ترتب عنه انقسام في كل مؤسسات الدولة واداراتها،عانت ليبيا من فوضى ادارية اثرت بشكل كبير على فاعلية وأداء المؤسسات الليبية وهو ما زاد من معاناة المواطن.

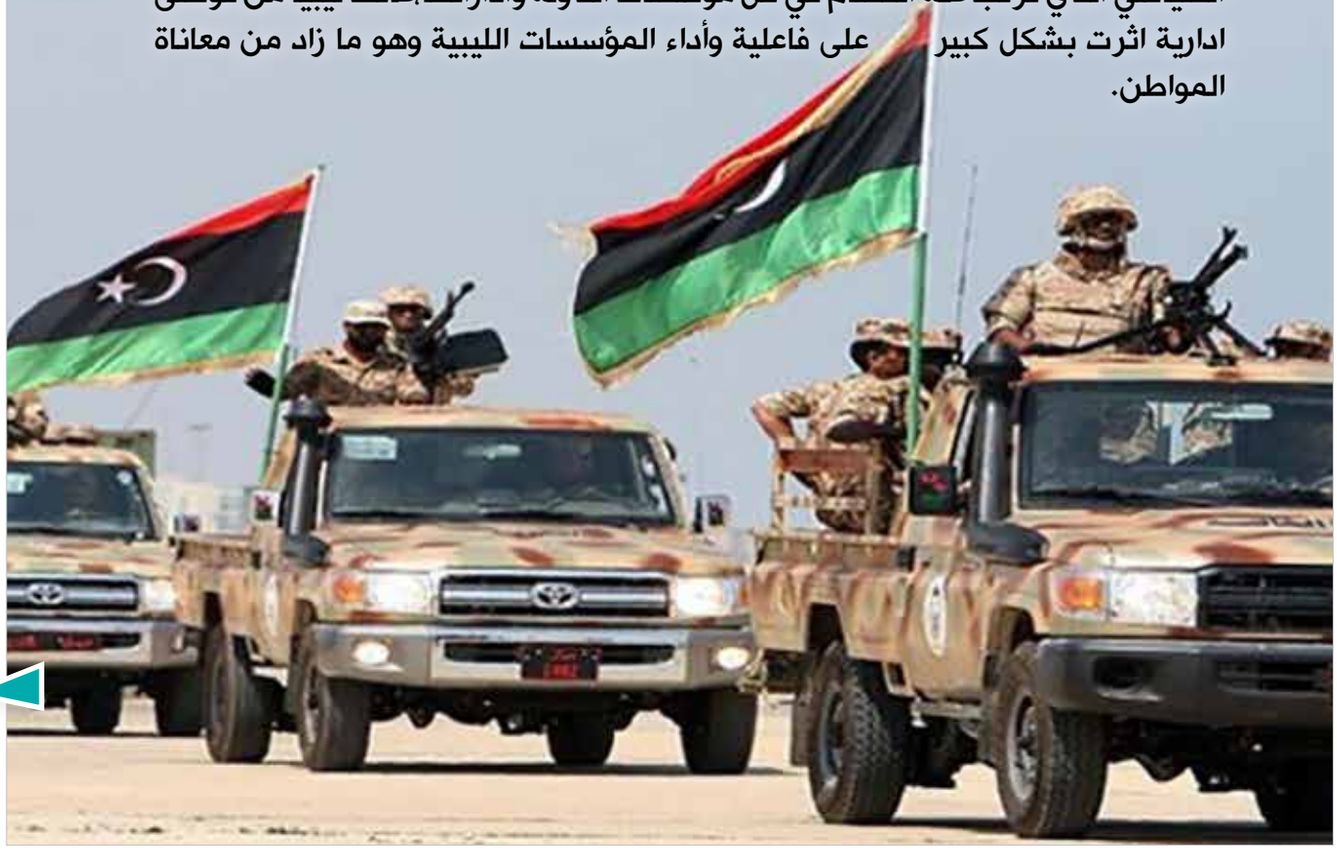

لقد ادى انقسام المؤسسات السيادية الى انقسام مترافق في اغلب المؤسسات الليبية العامة والشركات،وتكرس ذلك أكثر منذ مباشرة مجلس النواب لإعماله في طبرق مقابل انقلاب المؤتمر الوطني العام على نتائج انتخابات 2014.وتواصل مسلسل الانقسامات بعد وصول حكومة الوفاق في طرابلس، التي تشكلت بناء علي الاتفاق السياسي الذي رعته الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات المغربية في العام 2015.

وخلال السنوات الماضية كان هناك محاولات لتوحيد مؤسسات الدولة ففي يناير 2019،اعلنت مديريتي الأمن في طرابلس وبنغازي عن مبادرة لتوحيد المؤسسة الأمنية الليبية.وزار حينها وفد أمني من العاصمة طرابلس مدينة بنغازي حيث التقى مسؤولين أمنيين في المدينة.وقوبلت هذه المبادرة بترحيب كبير ورغم ذلك فقد فشلت.

وقبل ذلك كانت هناك تحركات لتوحيد المؤسسة العسكرية برعاية مصرية حيث نجح العسكريون الليبيون فى الوصول لاتفاق حول كافة الملفات الخاصة بملف توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، وذلك بعد عقد سلسلة اجتماعات ولقاءات احتضنتها القاهرة خلال أكثر من عام،،لكن هذه المحاولات لم تسفر عن نتائج نهائية نظرا لتواصل الانقسامات وتجدد الصراعات.

وكان هناك محاولات لتوحيد المصرف المركزي الليبي في ظل الانهيار الاقتصادي الذي عانت منه البلاد،ففي نوفمبر 2017، ناشد رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج،محافظي مصرفي ليبيا المركزيين في كل من طرابلس (غربا) والبيضاء (شرقا)،بضرورة توحيد المصرف المركزي ووضع سياسية نقدية لمعالجة سعر الصرف، وأزمة السيولة، ودعم الدينار الليبي.

ورغم التأييد الذي قوبلت به هذه الدعوة فانها لم تنجح في توحيد هذه المؤسسة الهامة،ولم تكن تلك المرة الاولى التي يفشل فيها الليبيون في توحيد البنك المركزي،في سبتمبر 2017،أعلن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بالبيضاء،في بيان له،حمل توقيع علي الحبري وأعضاء مجلس إدارة المصرف،عن فشل محاولات توحيد إدارة المؤسسة المصرفية في

ادى انقسام المؤسسات السيادية الى انقسام مترافق في اغلب المؤسسات الليبية العامة والشركات،وتكرس ذلك أكثر منذ مباشرة مجلس النواب لإعماله في طبرق مقابل انقلاب المؤتمر الوطني العام على نتائج انتخابات 2014.

البلاد، بعدما عقدت سلسلة اجتماعات ومحاولات لمجلس النواب وأطراف أخرى.

وتحدث المصرف عن محاولات عديدة بذلت من أجل توحيد المؤسسة المصرفية، مشيرًا إلى عقد اجتماعات بين الطرفين برعاية اللجنة المالية لمجلس النواب، من بينها اجتماعان بتونس العاصمة في تاريخ 12 مايو و4 يونيو على التوالي، لافتًا إلى أن اللقاءين- رغم تحفظاته القانونية عليها- «لم يكونا إلا حلقة من حلقات المأساة الليبية إذ لم يسفرا عن أي نتجية تذكر سوى سلطة الأمر الواقع».

وفي 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020،وبعد اشهر طويلة من القتال تم توقيع اتفاق وقف اطلاق النار بين الفرقاء الليبيين في جنيف برعاية اممية وفتح هذا الاتفاق الباب امام سلسلة من المشاورات والاجتماعات ادت الى توافقات هامة وصلت في مرحلتها الأخيرة الى الاتفاق على تشكيل حكومة تنفيذية جديدة لتوحيد مؤسسات الدولة والتمهيد لانتخابات اواخر العام الجاري.

والجمعة 05 فبراير 2021،اعلنت البعثة الاممية في ليبيا عن تشكيل حكومة مؤقتة جديدة للبلاد بهدف إيجاد حل لحالة الفوضى والعنف والانقسام في ليبيا.ووقع الاختيار على حكومة وحدة وطنية ليبية مؤقتة لتحل محل الإدارات المتنافسة في البلاد التي مزقتها الحرب ولتشرف على الانتخابات التي تجرى في ديسمبر/كانون الأول المقبل.

.أفرزت نتائج للتصويت على ممثلي السلطة التنفيذية في البلاد فوز عبد الحميد دبيبة بمنصب رئيس وزراء ليبيا وفوز محمد يونس المنفي برئاسة المجلس الرئاسي الليبي وموسى الكوني وعبد الله اللافي بعضويته.ولقي انتخاب الحكومة الجديدة ترحيبا في الأوساط الليبية والدولية وسط تفاؤل كبير بامكانية حل نهائي للازمة المستعصية في البلاد منذ سنوات.

وتسارعت التحركات نحو توحيد مؤسسات الدولة والذي بدات ثماره في الظهور مع اعلان النائب بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أحمد معيتيق،،الأحد 07 مارس 2021،انتهاء حقبة الانقسام المالي بين وزارتي المالية غرباً وشرقاً و«إسدال الستار عليها بشكل رسمي».وأكد معيتيق أن وزارة المالية بحكومة الوفاق أحالت مرتبات كافة موظفي الدولة الليبية بمختلف القطاعات والوحدات الإدارية إلى مصرف ليبيا المركزي.

ووصف معيتيق هذا التطور بـ«اللبنة الأولى في طريق توحيد مؤسسات الدولة»، حيث أحالت وزارة المالية في حكومة الوفاق، مرتبات شهري يناير وفبراير، إلى إدارة العمليات المصرفية في مصرف ليبيا المركزي، تمهيداً لتسييل القيم المالية

في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020، وبعد اشهر طويلة من القتال تم توقيع اتفاق وقف اطلاق النار بين الفرقاء الليبيين في جنيف برعاية اممية وفتح هذا الاتفاق الباب امام سلسلة من المشاورات والاجتماعات ادت الى توافقات هامة.

في حسابات الجهات العامة لسداد مرتبات العاملين بالقطاع العام الذي يفوق عددهم 1,8 مليون موظف.

وأعلن في الثالث من مارس الجاري مصرف ليبيا المركزي بدأه تنفيذ مرتبات شهري يناير وفبراير تفاديا للتأخر نتيجة لعدم اعتماد الترتيبات المالية للعام 2021 تقديرا «منه لحالة الضرورة».وقال المركز إن المجلس الرئاسي لم يعتمد الترتيات المتفق عليها مع وزارة المالية والأطراف الدولية عقب مبادرته في 14 يناير بالعام الجاري وتقديمه مقترحا لترتيبات مالية مؤقتة وموحدة لشهري يناير وفبراير.

وكانت البعثة الأممية في ليبيا،اعلنت في 8 فبراير اتفاق الأطراف الليبية على ميزانية وطنية موحدة لشهرين، وعلى العمل لمعالجة الأزمة المصرفية.وقالت البعثة إن الاتفاق على الميزانية جاء من خلال «المساعي الحميدة» لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبدعم من المؤسسات المالية الدولية والفريق العامل الاقتصادي المنبثق عن عملية برلين، بعد جمع الأطراف المعنية من كلا الجانبين للتوصل إلى اتفاق.

وتشير هذه التطورات الى توجه ليبي صادق نحو اعادة توحيد مؤسسات الدولة وهو ما يمثل اولوية قصوى لاعادة البلاد الى وضعها الطبيعي بعد سنوات من الفوضى والصراعات.ويؤكد مراقبون أن الانفراجة الأخيرة التي شهدها الملف الليبي تعتبر الأبرز خلال السنوات الماضية وقد تمثل الفرصة الأهم والأخيرة امام الفرقاء لانهاء حالة الانقسام وبناء دولة المؤسسات القادرة على مواجهة التحديات محليا ودوليا.

** تسارعت التحركات نحو توحيد مؤسسات الدولة والـذي بدات ثماره في الظهور مع اعلان النائب بالمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق أحمد معيتيق،،الأحد 07 مـارس 2021، انتهاء حقبة الانقسام المالي بين وزارتي المالية غرباً وشرقاً.

** تشير هذه التطورات الى توجه ليبي صادق نحو اعادة توحيد مؤسسات الدولة وهو ما يمثل اولوية قصوى لاعادة البلاد الى وضعها الطبيعي بعد سنوات من الفوضى والصراعات.

توحيد مؤسسات الدولة الليبية...

الرهان الصعب للحكومة الجديدة

شريف الزيتوني

رهانات كثيرة تنتظر الحكومة الليبية الجديدة في تحريك كل الملفات العالقة. كثيرون يراهنون على قدرتها على الوصول إلى الانتخابات في تاريخها المحدد، باعتبارها الآلية الوحيدة التي ستعيد للشعب رأيه في اختيار من يمثله بشكل ديمقراطي، لكن بالنسبة إلى الحكومة، الرهانات أكثر من ذلك بكثير، وربما تكون الانتخابات الرهان الأسهل باعتبار أن المفوضية العليا موكول لها المهام الرئيسية في تحضيرها. فمؤسسات الدولة المنقسمة والتعقيدات الكثيرة التي تعانيها تحتاج مجهودات كبيرة لإعادة توحيدها خاصة في جانبيها العسكري والاقتصادي، لما يمثلان من أهمية في الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.

ليس خافيا على أحد في ليبيا وخارجها أن المؤسسات السياسية وهي دائما أساس الإشكال باعتبارها محددة كل شئ، تنقسم بين حكومتين الأولي في شرق البلاد تستمد شرعيتها مجلس نيابي هو تقريبا السلطة الوحيدة التي ترتكز على شرعية شعبية. وحكومة في طرابلس أفرزها اتفاق سياسي تبنته الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات المغربية نهاية العام 2015 وتستمد «شرعيتها» من خيارات دولية فرضتها على الليبيين دون أن يكون لها أي صدى شعبي. وأمام تلك التعقيدات كانت الخطوات دائمة لأجل توحيد المؤسسات السياسية وإنهاء حالة الفوضى.

وفي محاولة لتحريك العملية السياسية وتجنب أي تعقيدات كانت أولى المبادرات في التوحيد في يناير 2019، أي قبل شهرين من اندلاع الحرب على طرابلس. وكانت النوايا لجعل توحيد المؤسستيْن الأمنية والعسكرية ضمن أهم الأولويات تجنيبا لكل اضطرابات أمنية والتفرغ لقضايا أهم، وكان اللقاء المزمع عقده وقتها في غريان في قلب خيارات التقدّم بالعملية وإنهاء الانقسام، لكن ما وقع بعدها أثبت أن المسألة أعقد من التفاؤل الذي كانت تسوق له الأمم المتحدة في ظل وجود خلافات كبيرة بين الفرقاء يستحيل بعدها أي تقدّم.

المؤسسات الاقتصادية وأساسا الوطنية للنفط والمصرف المركزي، بدورهما كانا مجال تجاذبات كبيرة، أفرزت في مرحلة أولى انقسام المصرف إلى مقرين، واحد في طرابلس وآخر في البيضاء، وكلاهما لعب على وتر الانقسام السياسي، ثم في انقسام مرحلي لمؤسسة النفط، ووصول

المؤسسات الاقتصادية وأساسا الوطنية للنفط والمصرف المركزي، بدورهما كانا مجال تجاذبات كبيرة، أفرزت في مرحلة أولى انقسام المصرف إلى مقرين، واحد في طرابلس وآخر في البيضاء، وكلاهما لعب على وتر الانقسام السياسي، ثم في انقسام مرحلي لمؤسسة النفط، ووصول الخلافات بسببها حد إيقاف الإنتاج في الموانئ الرئيسية، خاصة خلال فترة المعارك في طرابلس، ما تسبب في تراجع قياسي لم يعرفه إنتاجها حتى في أكثر السنوات تعقيدا.

الخلافات بسببها حد إيقاف الإنتاج في الموانئ الرئيسية، خاصة خلال فترة المعارك في طرابلس، ما تسبب في تراجع قياسي لم يعرفه إنتاجها حتى في أكثر السنوات تعقيدا.

إذن تدخل السلطة التنفيذية الجديدة، مرحلة حساسة أول ملفاتها هي توحيد المؤسسات. ومنذ تصويت الحوار السياسي في جنيف على الرئاسي والحكومة بدأ العمل على هذه النقطة. ففي أولى زيارات رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، الأحد، إلى مدينة البيضاء، شرقي البلاد، بدأت المشاورات لتوحيد مؤسسات الدولة. تلك الزيارة التقى خلالها المنفي القائد العام للجيش الليبي خليفة حفتر ومشايخ القبائل وأعضاء في مجلس النواب، في إطار جهود عملية التوحيد ومناقشة ترتيبات تنفيذه.

لقاء المنفي مع حفتر، من المؤكد أن الهدف منه ليس سياسيا. منطقيا أن يكون اجتماعا لبحث توحيد المؤسسة العسكرية، بما تمثله من ثقل كبير، خاصة في علاقة بالإرهاب، الذي يعتبر الجيش أن دوره يبقى محوريا في دحره، وهذا يجعله في قلب كل تفاهمات قادمة.

وفي تعليقه على ذلك اللقاء قال رئيس المجلس الرئاسي، «إن المهمة الأولى التي يسعى لإنجازها هي توحيد الجيش عبر مسار اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5 + 5)» مؤكدا أنه يقوم بجهد حتى يتمكن من توحيد المؤسسة العسكرية، مشيرا إلى أن المسار العسكري من أهم المسارات التي يجب العمل عليه.

رئيس الحكومة المكلف عبد الحميد الدبيبة، بدوره ذهب في الإطار ذاته، مؤكدا في لقاء له مع المنفي في 23 فبراير، إن حكومته ستسعى إلى توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية بالشراكة مع لجنة 5+5 العسكرية. كما يقود الدبيبة، جهودا لتوحيد المؤسسات الاقتصادية، من خلال لقائه مبكرا بمحافظ مصرف ليبيا المركزي في طرابلس، الصديق الكبير بمقر المصرف في العاصمة طرابلس، لمناقشة «جهود ضمان الاستقرار المالي والنقدي للدولة، وتوحيد مؤسسات الدولة تحقيقاً للأهداف الوطنية».

وتأكيدا على الجهود المبذولة في الجانب الاقتصادي، كانت المبادرة يوم 7

> تأكيدا على الجهود المبذولة في الجانب الاقتصادي، كانت المبادرة يوم 7 مارس، بإنهاء حالة الانقسام المالي بين وزراتي المالية شرقاً وغرباً، والانطلاق في صرف مرتبات كل موظفي البلاد عبر مالية الوفاق التي أرسلتها للمصرف المركزي، في أول خطوة نحو التوحيد.

مارس، بإنهاء حالة الانقسام المالي بين وزراتي المالية شرقاً وغرباً، والانطلاق في صرف مرتبات كل موظفي البلاد عبر مالية الوفاق التي أرسلتها للمصرف المركزي، في أول خطوة نحو التوحيد. وهي خطوة لاحقة لما أعلنت عن البعثة الأممية في 8 فبراير، عن أن الأطراف الليبية اتفقت على ميزانية موحدة للبلاد لمدة شهرين، للمرة الأولى منذ عام 2014، في خطوة من شأنها أن تؤثر إيجابا على الاقتصاد الليبي وتفتح الطريق أمام توحيد المؤسسات المالية.

ويعتبر الإجراء خطوة هامة إرساء ترتيبات اقتصادية أكثر ديمومةً وأكثر إنصافًا مما يلبي احتياجات كافة الليبيين بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية ويلبي الحاجة الملحة لإصلاح البنية التحتية المتدهورة، وأيضا في توحيد المسار الاقتصادي لما له من تأثير إيجابي على وضعه المعيشي والاقتصادي المتردي.

وفي ظل الحديث عن مرحلة جديدة في مختلف المسارات الليبية، مازالت الكثير من التعقيدات تنتظر السلطة التنفيذية الجديدة. حيث تبقى مسألة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية محتاجة إلى مزيد من الوقت، لأن تركيبة الجيش قد تخلق جدلا في ظل وجود مجموعات مسلحة في طرابلس موجودة رسميا تحت سلطة الوفاق لكنها في الواقع خاضعة لخيارات بعض الأطراف المتنفذة والتي بالتأكيد لن تكون راضية بترتيبات تجعلها خارج اللعبة. كما أن الجانب السياسي يبقى مصدر قلق باعتبار أن الكثير ستفقد تموقعها الذي كسبته لسنوات ومنحها صلاحيات جعلها في موقع قوة لم تعد ترى نفسها خارجه.

تبقى مسألة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية محتاجة إلى مزيد من الوقت، لأن تركيبة الجيش قد تخلق جدلا في ظل وجود مجموعات مسلحة في طرابلس موجودة رسميا تحت سلطة الوفاق لكنها في الواقع خاضعة لخيارات بعض الأطراف المتنفذة.

توحيد مؤسسات الدولة

الرهان الصعب لضمان المرحلة الإنتقالية

نجاة فقيري

رغم المساعي الحثيثة لضمان نجاح المرحلة الإنتقالية التي تعيشها ليبيا اليوم، بعد سنوات مضنية من الصراع والحرب، إلا أن المشهد العام مازال متجسدا في قوتين منفصلتين إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب وسط تدخلات خارجية تغذي الصراع. هذا الإنفصال تسبب في أسوأ الإنقسامات المؤسساتية التي أضرمت الصراع وكانت أبرز أسبابه وشلّت التقدم السياسي والنمو الاقتصادي بالبلاد، دون الحديث عن الإنقسام العسكري وتداعياته الوخيمة على الوضع الأمني والإستقرار بالبلاد. لذلك يجزم الخبراء والمحللون أن أصعب التحديات القائمة أمام الحكومة الإنتقالية هي توحيد المؤسسات تمهيدا لنجاح انتخابات ديسمبر 2021.

اجتمع مجلس النواب الليبي في قاعة واغادوغو بسرت،الإثنين 08 مارس، بمشاركة 132 مشرعا من أصل 200 برئاسة رئيس البرلمان، في منتصف الطريق بين طرابلس (غرب) وبرقة (شرق)، وهما اثنتان من المناطق الليبية الرئيسية الثلاث واللتان تحكمهما إلى حد الآن سلطات منفصلة وسط تدخلات خارجية عدة. وقبل بدء الاجتماع، دعا النواب الى عدم تفويت هذه الفرصة لتوحيد البرلمان ما يسمح للحكومة بالإتقال الفوري لانجاز مهامها الصعبة وعدم تأجيل التصويت على الثقة...لكن الجلسة تم تعليقها لليوم التالي لأسباب مختلفة.

من جانبه طالب رئيس وزراء الحكومة الإنتقالية عبد الحميد الدبيبة في كلمة متلفزة، أعضاء مجلس النواب بشقيه من طرابلس وطبرق، بعدم تفويت فرصة التوحد قائلا «أناشد أعضاء مجلس النواب، عدم تفويت فرصة توحيد المجلس، وتغليب مصلحة الوطن على كل الحسابات الخاصة والضيقة». مشددا على «عدم ترحيل إجراء نيل الثقة إلى مرحلة أخرى، وعرقلة المسار الانتخابي وحرمان الشعب الليبي من الوصول إلى انتخابات حقيقة ونزيهة».

في مرحلة حرجة من الإنتقال السياسي نحو الاستقرار بعد سنوات من الصراع والإنقسامات يبدو توحيد المؤسسات الليبية العقبة الأبرز أما الحكومة الجديدة التي حددت توحيد المؤسسات كأهم مهامها في المرحلة القادمة من اجل وصول سلس و«سالم» للإنتخابات العامة. لكن هذا الهدف يبدو «صعبا» للغاية حسب المراقبين والخبراء. فالإنقسامات الثلاثة البارزة تبدو مترابطة ومتشابكة وبنفس الأهمية لضمان خروج البلاد من متاهة الفوضى.

يمكن تلخيص الإنقسامات الحاصلة إلى ثلاث رئيسية تتفرع عنها باقي الإنقسامات المؤسساتية، وهي الإنقسام الترابي لثلاثة أقاليم منفصلة والإنقسام السياسي بوجود سلطتين متنافستين، والإنقسام العسكري. هذه الإنقسامات الثلاث يتفرع عنها انقسام المؤسسات السيادية كالبرلمان والبنك المركزي والمؤسسة النفطية ما خلف انقسام إقتصادي حاد تسبب في أسوأ أزمة إقتصادية واجتماعية

> يجزم الخبراء والمحللون أن أصعب التحديات القائمة أمام الحكومة الإنتقالية هي توحيد المؤسسات تمهيدا لنجاح انتخابات ديسمبر 2021.

تعيشها البلاد منذ أحداث 2011. إضافة إلى تداعيات الإنقسام العسكري على الوضع الأمني ما جعل البلاد مرتعا للتدخلات الخارجية والمليشيات والمرتزقة وفريسة للخلايا الإرهابية والصراعات الدامية.

في تقرير مفصل لمركز الفكر الإستراتيجي للدراسات Strategie Fiker Center For Studies، كشف المركز عن سناريوهات كثيرة معقدة مرتبطة بضرورة توحيد المؤسسات واصفا الفترة الإنتقالية»بالطويلة والصعبة» رغم قصر المدة التي لا تتجاوز التسعة (9)أشهر. في سيناريو أول «متفائل» يرجّح المركز أن « جميع المكونات الليبية والأطراف الدولية ستتجه إلى دعم جهود الهيئة الجديدة وتوحيد الجهود لضمان وصول ليبيا إلى انتخابات 24 ديسمبر/كانون الأول دون أي صراع محتمل. ويحظى هذا السيناريو بالدعم الدولي وهو ما قد يساهم في حماية المرحلة الانتقالية إلى أن تصل ليبيا إلى مرحلة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.»

ويستدرك التقرير هذه السيناريو»المتفائل كثيرا» بالمعطيات الواقعية على الأرض والتي تظهر بأن المعرقلات أكثر من المحفزات لنجاح السلطة الجديدة في تنفيذ خارطة العمل المحددة لها،حيث لا تزال دعائم الفوضى والانفلات الأمني والأنظمة المتنافسة موجودة على الساحة، وهو ما يرجح «احتمالية عودة النزاع وعدم استقرار الأوضاع في ليبيا.»

و في سيناريو ثان وسطي، يتوقع مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات «أن الوضع المتأزم في ليبيا في ظل الإنقسامات الكثيرة والمعقدة قد يحول دون أي إنجاز يذكر للحكومة الانتقالية في مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو ما يدفع المجتمع الدولي لإعادة الجلسات التفاوضية بين الفريقين، وتمديد المرحلة الانتقالية لأبعد من التوقيت المتفق عليه».

أما السيناريو الثالث وهو احتمال « انزلاق الوضع وعودة الإنفصال السياسي وصراع الأقاليم مجدداً» حيث يتوقع المركز أن

> يمكن تلخيص الإنقسامات الحاصلة إلى ثلاث رئيسية تتفرع عنها باقي الإنقسامات المؤسساتية، وهي الإنقسام الترابي لثلاثة أقاليم منفصلة والإنقسام السياسي بوجود سلطتين متنافستين، والإنقسام العسكري.

« الهيئة الانتقالية لن تتمكن من تنفيذ خارطة الطريق المكلفة بها، لعدم امتلاكها لأدوات فعّالة على أرض الواقع، ويرجح عودة الصراع مجدداً، وهوما ينذر بانهيار مهام الحكومة الانتقالية.» في أسوأ سيناريو متوقع الحدوث خاصة في ظل اللإنقسامات الحادة والتدخلات الخارجية وحضور المليشيات في المشهد بقوة إضافة إلى عدم تطبيق كثير من الإتفاقات السابقة.

فإذا حصل عبد الحميد الدبيبة على ثقة البرلمان، سيكون مباشرة أمام التحدي الأصعب المتمثل أساسا في توحيد مؤسسات الدولة ليستطيع مواصلة العمل على التحضير للإنتخابات العامة، لأن فشله في توحيدها سيكون بمثابة» فشل مسار كامل من المشاورات والحوارات».

يربط الخبراء والمراقبون المختصون في الشأن الليبي نجاح المرحلة الإنتقالية بتحديات كثيرة متشابكة ومترابطة أبرزها توحيد المؤسسات الذي يبدو»مهمة صعبة للغاية» تتطلب وقتا طويلا لتحقيقها، بعد نتاج 10 سنوات كاملة من الإنفلات والفوضى والتهاوي الرأسي الحاد. ما يدفعنا للتساؤل عن مدى قدرة حكومة عبد الحميد الدبيبة عن إصلاح كل هذه الفوضى والإنقسمات في 9 أشهر والمضي قدما نحو حل جذري للأزمة الليبية «المستعصية».

يربط الخبراء والمراقبون المختصون في الشأن الليبي نجاح المرحلة الإنتقالية بتحديات كثيرة متشابكة ومترابطة أبرزها توحيد المؤسسات الذي يبدو»مهمة صعبة للغاية».

انقسام المؤسسات في ليبيا

سنوات من الخراب والفوضى

رامي التلغ

بعد عشرة أعوام على أحداث فبراير التي أطاحت بنظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، أصبحت النتيجة فوضى سياسية وأمنية وتفاقمها التدخلات الخارجية وحُرِمَ الليبيين من ثروات بلادهم الهائلة. وقد أثر الانقسام السياسي في ليبيا على طبيعة وحياة المواطن الليبي الذي يعاني من نقص حاد في الخدمات وأهمها نقص السيولة النقدية في البنوك.

الفوضى الشاملة و المعمّمة التي تعيشها البلاد منذ عشر سنوات التي أدت حتما إلى إنقسام حاد في المؤسسات مما جعل من ليبيا دولة أقرب إلى الفاشلة.

وتحولت ليبيا إلى مركز لتجارة البشر في القارة ،وصار عشرات آلاف المهاجرين تحت رحمة المهربين المحليين، يعيشون مأساة إنسانية رهيبة، ويتعرضون إلى انتهاكات جسيمة بينما يموت عدد كبير منهم أثناء محاولتهم العبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط، رغم جهود المنظمات غير الحكومية.

فظاهرة الاتجار بالبشر في ليبيا أصبحت تجارة مربحة للميليشيات التي تهيمن على المشهد السياسي فيها.

وأوضحت تقارير أن حالة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد منذ سقوط حكم العقيد معمر القذافي في عام 2011، أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة، فيما كانت الأزمة الليبية مفترقا مهما لحياة الأفارقة الذين اختاروا الهروب من المجاعة وبؤس الحال في أوطانهم والعبور عبر البحر المتوسط إلى رغد العيش في أوروبا مرورا بليبيا. وأشارت الصحيفة إلى أن خزينة المافيا التابعة لتجار البشر الليبيين ازدادت في الآونة الأخيرة، بسبب استغلالهم حالات الضعف واليأس التي تنتاب المهاجرين الأفارقة، وبذلك أصبحت ليبيا في أقل من 5 سنوات فقط مركزا عالميا لعصابات الاتجار بالبشر التي تدر عليهم ملايين الدولارات.

من جانب آخر،فقد إنهار إنتاج وتصدير النفط الذي تعتمد عليه البلاد منذ اندلاع الانتفاضة التي أطاحت بمعمر القذافي عام 2011، ثم انتشرت إلى قتالٍ بين الفصائل المتناحرة.

كما يوجد لدى البنك المركزي فروع منافسة في طرابلس وواحد في الشرق. ومن الناحية العملية، يدير فرع طرابلس معظم عمليات البنك، إلا أن ذلك لم يمنع الفرع الشرقي من إطلاق مبادراته الخاصة، بما في ذلك طباعة أمواله الخاصة في مايو 2016 بعد أن اشتكى من عدم كفاية المبالغ النقدية من الفرع الغربي.

كما أن الفرع الذي يتخذ من طرابلس

> أثر الانقسام السياسي في ليبيا على طبيعة وحياة المواطن الليبي الذي يعاني من نقص حاد في الخدمات وأهمها نقص السيولة النقدية في البنوك.

مقراً له وقع في خلافاتٍ مع المجلس الرئاسي حول بعض القضايا السياسية الرئيسية، بما في ذلك ما اذا كان سيتم تخفيض قيمة الدينار وكذلك رفض البنك تسليم الأموال للحكومة.

وفي الوقت نفسه، ارتفع التضخم بسرعة، وباتت المصارف تعاني نقصاً شديداً في العملة، لأن الكثيرين من الليبيين نقلوا أموالهم إلى أماكن أخرى، بسبب قلقهم إزاء تفشي الجريمة وانعدام الأمن.

وتعاني البنوك من أزمة في السيولة التي تعني أن العديد من المواطنين الليبيين غير قادرين على سحب أموالهم، وغالباً ما يكون أصحاب العمل غير قادرين على دفع رواتب موظفيهم.

وقال البنك المركزي أن الأزمة جاءت نتيجة «الانقسام السياسي وتدهور الوضع الأمني بنهاية عام 2014 وعدم قدرة مؤسسات الأمن الحكومية على فرض سيطرتها على الوضع الأمني».

وبسبب انتشار سرقة المصارف، وعمليات الاختطاف وغيرها من الجرائم، يخشى الناس إيداع أموالهم في البنوك.

وارتفعت فاتورة الخسائر الليبية، لتنعكس على تراجع مؤشرات الاقتصاد وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع معدلات الاستثمار، لتمتد أيضا وتشمل الخسائر الإنسانية.

وأوضحت التقارير الدولية الصادره خلال العام الجاري 2020 تكلفة الصراع في ليبيا وما سببه من تأثير كبير على الشعب الليبي، محذرة من ارتفاع فاتورة الصراع على المدنيين والاقتصاد الليبي بشكل عام.

في سياق متصل،فإن هذه الفوضى جاءت عقب تنامي التيارات المسلحة والحركات الجهادية بصورة متواترة، إذ شكّل صعودُها القوي حالةً من التأزم السياسي والانفلات الأمني، إضافةً إلى فرض واقع يعمد إلى تهميش الدولة، لتكون بلا سلطة حقيقية، تتقاسمها الميلشيات لا تتوقّف معها دائرة العنف والقتل، والصراعات المناطقية والجبهوية.

فإثر إسقاط نظام القذافي،استغلّت الكتائب المسلحة الفراغ والتصدع الناشئ في بنية السلطة؛ حيث تمركزت بعض الجماعات الإسلامية في المنطقة الشرقية والغربية من ليبيا، وأخرى في الجنوب، وفي مدينة درنة انتشرت كتيبة «عقبة بن نافع»، إضافةً إلى كتيبة «أنصار الشريعة»، التي كان لها نفوذ في بنغازي أيضاً.

وقامت هذه الجماعات بشنّ هجمات، واستغلت غياب السلطة الحاكمة في الكثير من أنحاء البلد لتجتمع بالشبكات الإرهابية الأخرى العاملة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، من أجل تخطيط أنشطتها وتنسيقها.

تعاني البنوك من أزمة في السيولة التي تعني أن العديد من المواطنين الليبيين غير قادرين على سحب أموالهم، وغالباً ما يكون أصحاب العمل غير قادرين على دفع رواتب موظفيهم.

طيلة هذه السنوات شهدت حركة الجماعات الجهادية تحولات مهمة إذ لم يكن الوضع الأمني و السياسي بالاستقرار الذي يسمح للحركات المسلحة بالتغلغل في الساحة الليبية أو بالإنسحاب بسهولة.

ومازال الإرهاب في ليبيا يشكل تهديدا واضحا، بعد تنفيذه عدة هجمات إرهابية في الفترة الماضية، فيما تتحدث التقارير الأممية عن وجود عناصر إرهابية مستغلة الفوضى والانقسام الحادث في البلاد.

وعلى مايبدو أن خطر الإرهاب في ليبيا لم ينته بتحرير سرت وبنغازي ودرنة، حيث أكد التقرير للأمم المتحدة أن أعداد العناصر الإرهابية تتراوح ما بين 500 إلى 700 عنصر، منهم ليبيون وأجانب، اتخذوا من ليبيا ملاذا آمنا لهم، لتنفيذ عملياتهم الإرهابية في عدة مناطق، مستفيدين من حالة الفوضى والانقسام الكبير الذي امتد لسنوات.

من ناحية أخرى،حصلت ليبيا على تقييم 9 من 100، حيث حصلت على نقطة واحدة من أصل 40 في الحقوق السياسية و 8 من 60 في الحرية المدنية، وهو المستوى نفسه للعام الماضي، حيث لم يطرأ أي تحسن على مستوى الحرية في البلاد، وفقًا لتقرير منظمة فريدوم هاوس.

وعزا التقرير انخفاض مستوى الحرية في ليبيا إلى الانقسامات الداخلية، التي تُعاني منها في السنوات الأخيرة، ووجود العديد من التشكيلات المسلحة.

مؤخرًا،دخلت ليبيا مرحلة انتقالية جديدة ، غداة انتخاب سلطة تنفيذية مؤقتة وموحدة يتعين عليها تشكيل حكومة، والتحضير للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في ديسمبر القادم، لإنهاء عقد من الصراع والفوضى.

من ذلك،يرى مراقبون أن رئيس الحكومة تعرض منذ البداية لعقبات ومشاكل حتى قبل اعتماد حكومته، وهو أمر قد يؤثر على أدائها في حال إقرارها.

فالحكومة واجهت تحديات منذ تسميتها في ملتقى الحوار، وبدأت تتلقى الصفعات والتشكيك مرة تلو الأخرى، وبالتالي الانقسام حول تأييدها صار محل شك، وربما تفقد الزخم والدعم داخليا وخارجيا الذي رافق اختيارها.

فضلاعن أن رئيس الوزراء المكلف يتحمل جزءا من هذه العراقيل التي بدأت تكبر مثل كرة الثلج أمامه.

فالدبيبة لم يكن حازماً وسمح للتأويل والتشكيك ضرب حكومته قبل ولادتها، وبالتالي كان لزاماً الابتعاد عن الخروج المتكرر عبر الإعلام، حتى تمنح الثقة لحكومته رسمياً، وبدء اتخاذ خطوات عملية للتحضير للانتخابات.

** ارتفعت فاتورة الخسائر الليبية، لتنعكس على تراجع مؤشرات الاقتصاد وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع معدلات الاستثمار، لتمتد أيضا وتشمل الخسائر الإنسانية.

** الحكومة واجهت تحديات منذ تسميتها في ملتقى الحوار، وبدأت تتلقى الصفعات والتشكيك مرة تلو الأخرى، وبالتالي الانقسام حول تأييدها صار محل شك، وربما تفقد الزخم والدعم داخليا وخارجياً الذي رافق اختيارها.

زهيو: لن يتحقق التحول الديمقراطي في ظل انقسام حاد لمؤسسات الدولة

حوار/ همسة يونس

رأى المرشح السابق للمجلس الرئاسي ورئيس الهيئة التأسيسية للتجمع الوطني الليبي سابقاً أسعد زهيو، أن على الحكومة المقبلة مضاعفة جهودها لتجاوز العقبات أمام توحيد مؤسسات الدولة بإرادة قوية، لافتا إلى أنه فيما يخص توحيد المؤسسة العسكرية ينبغي الاستفادة من لجنة 5+5 والاستعانة بها لتحقيق ذلك، لاسيما وأن هناك تقارب واضح بين أعضاءها وبالإمكان توظيف هذا التقارب لينعكس إيجابًا على توحيد المؤسسة بسلاسة ودون تعقيدات. ولمزيد من التفاصيل حول حكومة الوحدة الوطنية وملف توحيد مؤسسات الدولة والصعوبات والعراقيل التي توجه هذا الملف وسبل حلحلتها كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع المرشح السابق للمجلس الرئاسي ورئيس الهيئة التأسيسية للتجمع الوطني الليبي سابقاً أسعد زهيو.

وإلى نص الحوار:

** نأمل أن نسير باتجاه توحيد المؤسسات وإيجاد قاعدة دستورية يمكن الارتكاز عليها.

** كيف ترى تحركات الحكومة الجديدة ومساعيها لتوحيد مؤسسات الدولة؟

لا يوجد تحركات حتى الآن، لأن الحكومة لم تستلم مهامها بعد، وبالتالي لا نستطيع وصف التحركات التي يقوم بها السيد رئيس الحكومة بالخطوات الجادة لتوحيد المؤسسات، وانما هي تحركات لغرض تشكيل حكومته وحصولها على ثقة مجلس النواب.

** برأيك.. هل يمثل ملف التوحيد أولوية لدى الحكومة الجديدة؟

المفترض ذلك، لان أهم ما أستدعى وجودها هو انقسام المؤسسات وبالتالي ينبغي أن تكون من أولى الأولويات لهذه الحكومة هي توحيد مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسات العسكرية والأمنية والاقتصادية.

** ما الصعوبات التي تواجه الحكومة الجديدة فيما يتعلق بملف توحيد المؤسسات؟

اتوقع بانه إذا ما تم تمرير هذه الحكومة أن يكون هناك الكثير من الصعوبات أمامها فيما يخص توحيد المؤسسات المدنية وهي تحصيل حاصل ستتوحد، الاشكالية في تصوري تكمن في توحيد المؤسسة العسكرية وكذلك الأمنية وان كان بمستوى أقل.

المؤسسة العسكرية عانت على مدى الأعوام الماضية الكثير من التشرذم والانقسام، بل والمواجهة المسلحة، مما يجعل توحيدها يتطلب جهد كبير، كما أن اشكالية المؤسسة العسكرية تكمن في تسمية الوظائف العليا فيها والتي تمثل نقطة خلاف جوهرية لدى

** ينبغي الاستفادة من لجنة 5+5 في توحيد المؤسسة العسكرية.

** المحاصصة أجبرت رئيس الحكومة أن يتوسع في تشكيلته الوزارية.

بعض القوى العسكرية وكذلك السياسية.

** كيف يمكن تجاوز هذه الصعوبات؟

لا شئ مستحيل، كل ما على الحكومة المقبلة عمله هو مضاعفة جهودها لتجاوز العقبات بإرادة قوية، وفيما يخص توحيد المؤسسة العسكرية ينبغي الاستفادة من لجنة 5+5 والاستعانة بها لتحقيق ذلك، لاسيما وأن هناك تقارب واضح بين أعضاءها وبالإمكان توظيف هذا التقارب لينعكس إيجابًا على توحيد المؤسسة بسلاسة ودون تعقيدات.

** من وجهة نظرك.. ما مدى قدرة الحكومة الجديدة على توحيد مؤسسات الدولة؟

أرى أن هناك صعوبات كبيرة أمام هذه الحكومة، كما أن المحاصصة أجبرت السيد رئيس الحكومة أن يتوسع في تشكيلته الوزارية من جهة واختيار عناصر تفتقر للقدرة والكفاءة من جهة أخرى، مما سيضعف من أداء هذه السلطة ويقلل من قدرة عناصرها على العطاء.

** ما أهمية توحيد مؤسسات الدولة في المرحلة القادمة؟

لا اتصور بأنه بمقدورنا التحول الديمقراطي في ظل انقسام حاد لمؤسسات الدولة، وبالتالي من أهم عوامل تهيئة الظروف أمام أي استحقاق وطني قادم يبدأ ويؤسس على مؤسسات موحدة تبسط سلطتها على كامل تراب الوطن.

** ما نتائج انقسام المؤسسات خلال السنوات الماضية؟

النتائج كارثية بكل ما للكلمة من معنى على مختلف الأصعدة، وهو ما نعانيه اليوم من ندرة الموارد وضعف الخدمات وشح

> ** لن يتحقق التحول الديمقراطي في ظل انقسام حاد لمؤسسات الدولة.
>
> ** الوضع الليبي منفتح على كل الاحتمالات الإيجابية منها أو السلبية.

السيولة وهشاشة الوضع الأمني وشبه انعدام في الأوضاع الاقتصادية، أضف إلى ذلك أهم عامل وهو تشظي المجتمع اجتماعيًا والانقسامات الحادة بين مكوناته المختلفة.

**** هل الوعاء الزمني أمام الحكومة الجديدة كافي لإنجاز ملف توحيد المؤسسات؟**

بالتأكيد كافي إذا ما توسعت الحكومة والتزمت بخارطة الطريق التي تنص على توحيد المؤسسات وتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات أواخر العام الجاري، فهي غير مطالبة بالتطرق لقضايا التنمية وإعادة الاعمار وإجراء أي تغيرات جوهرية في بنية الدولة.

**** ما السيناريوهات المتوقعة خلال الفترة المقبلة؟**

السيناريوهات كثيرة والوضع الليبي منفتح على كل الاحتمالات الإيجابية منها أو السلبية، لأنه لا أحد يستطيع استقراء الذهنية الليبية الموجودة في السلطة اليوم على الأقل، وكذلك طبيعة المرحلة واضطراباتها المستمرة تجعلنا غير مستبعدين لأي سيناريو قد يطرأ على المشهد السياسي في البلاد، ولكن ما نأمله هو أن نسير باتجاه توحيد المؤسسات وإيجاد قاعدة دستورية يمكن الارتكاز عليها في إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية المقبلة لتجديد هذه الطبقة السياسية وإحداث انفراجات في الملفات العالقة جميعًا.

****** لا أحد يستطيع استقراء الذهنية الليبية الموجودة في السلطة اليوم على الأقل.

****** طبيعة المرحلة تجعلنا غير مستبعدين لأي سيناريو قد يطرأ على المشهد السياسي.

الفكحال

مساعي توحيد مؤسسات الدولة تصطدم بهذه العقبات

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد رئيس المنظمة الوطنية لصوت الشباب الليبي د. أكرم إبراهيم الفكحال أن مساعي توحيد المؤسسات الليبية بعد اعتماد الحكومة ستصطدم بعقبة وجود عدد كبير من الموظفين بحكم وجود حكومتين وبالتالي عدد مضاعف من الوزارات مبينا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن الحكومة القادمة ستقوم بعد اعتمادها بمحاولة احتواء كل هؤلاء وفق آلية معينة قد تكون مضرة لميزانية الدولة.

إلى نص الحوار:

** برأيك ما مدى قدرة الحكومة الجديدة على توحيد المؤسسات؟

قدرة الحكومة الجديدة على توحيد المؤسسات تعتمد على اختيار افرادها.. فكما يعلم الجميع أن أحد أسباب الانقسام السياسي المدة الماضية هو إحساس بعض الأطراف بالتضرر والإقصاء وأيضا وقوف مجموعة ضد تشكيل البرلمان وعقد جلساته في تلك الفترة والتي تعتبر بداية الانقسام، بالتالي على الحكومة الجديدة وأعتقد أن هذا ماقامت به محاولة ترضية جميع الأطراف السياسية والمدن الليبية من خلال المحاصصة وتوزيع المناصب على الأقاليم الليبية الثلاثة، وبما أن هذا مفروض عليها لضمان نجاحها عليها اختيار الكفاءات وتجنب تدوير نفس الأسماء الجدلية.

** برأيك ما الخطوات التي يجب السير عليها لتوحيد المؤسسات؟

بمجرد اعتماد الحكومة من قبل مجلس النواب أو لجنة الحوار ستصبح لليبيا حكومة واحدة وهذا ما كان يطمح ويتمناه كل الليبيين، ولكن ستواجههم مشكلة هي أنه خلال الفترة الماضية والتي تتمثل في وجود حكومتين كانت هناك وزارتين بمسمى واحد في كل حكومة وضمنيا فيها موظفين يتقاضون مرتبات من خزينة الدولة، بالتالي فإن الحكومة القادمة ستقوم بعد اعتمادها بمحاولة احتواء كل هؤلاء وفق آلية معينة قد تكون مضرة للبند الثاني في ميزانية الدولة وأقصد هنا بند المرتبات وذلك من خلال قيام بعض المسؤولين بإصدار قرارات تعيين جديدة عشوائية لم تكن مأخوذة في نظر الاعتبار عند تقديم الميزانية التقديرية.

** في نقاط محددة برأيك ما أبرز العراقيل التي تواجه توحيد المؤسسات في ليبيا؟

الالتزامات المترتبة على العدد المهول للموظفين في الحكومتين، وأيضا في حال اقصاء اي طرف، وكذلك إحساس أي طرف بعدم جدية الحكومة في الالتزام بموعد الانتخابات في شهر ديسمبر القادم.

** ما السبيل لتجاوز هذه العراقيل برأيك؟

الشعب الليبي تثقف سياسيا وأصبح يعلم ويستنتج بل ويقترح الحلول للمشاكل من خلال ما واجهه خلال الفترة الماضية وأصبح يعلم توجهات الأفراد السياسية ومن هي الشخصيات الجدلية ومن يبيع الوهم ويدس السم في العسل بالتالي نتمنى أن تحترم الحكومة القادمة الشعب الليبي لتجاوز أي عراقيل تحول دون دولة مؤسسات واحدة وقوية بداية من أن يكون مقياس ومعيار اختيار أعضاء الحكومة ووزرائها من كفاءات وخبرات تعلم ما الذي ستواجهه وتعلم كيف تتصرف وفق الامكانيات المتوفرة، وأن تكون هناك جهات رقابية فعالة تتابع وتحقق إن حدثت أي تجاوزات.

** ميزانية الحكومة وعدد وزاراتها لا يشيران الى أنها تسييرية.

** انقسام المؤسسات أحد أكبر أزمات ليبيا.

** إلى أي مدى يمكن القول إن توحيد المؤسسات يعني انتهاء أكبر أزمات ليبيا؟

في رأيي إن توحيد المؤسسات ليس أكبر أزمات ليبيا بل من ضمن أكبر ازمات ليبيا، الأزمات التي تمر بها ليبيا كثيرة ولكن ننتظر أن يعود توحيد المؤسسات بالأثر الإيجابي على المواطن بالدرجة الاولى من خلال وجود حكومة واحدة ومصرف مركزي واحد وكل الأزمات التي تليها رغم قناعتنا بأن الحكومة القادمة يفترض أن تكون حكومة تسييرية أو انتقالية فقط لأن الوقت المتاح غير كافي لتنفيذ أو حل أي أزمة.

** بعد توحيد المؤسسات ما الملفات الأخرى التي ستبقى عالقة؟

أعتقد أن أحد الملفات العالقة الهامة والمهمة هي طريقة آلية ضم الموظفين العاملين في الحكومتين تحت مظلة حكومة واحدة، كما ستكون هناك ملفات عديدة هامة وهي التي تكون على صلة مباشرة مع المواطن وتتمثل في أهم حقوقه من الخدمات التي تعتبر من مسؤولية الدولة وحكومتها تجاه شعبها، بداية من الإحساس الحقيقي بالأمن والأمان للمواطنين ومن ثم توفير الكهرباء وأيضا السيولة النقدية والمرتبات الشهرية في وقتها.

** برأيك إلى أي مدى سيقبل الموجودون في السلطة الحالية التنازل عن مناصبهم خاصة واننا شاهدنا في السنوات السابقة مشكلات في تسليم السلطة ما ادى لازدواجية في المناصب السيادية؟

كل ماحدث كان برعاية دولية منذ البداية وهذا يفسر ويوضح مشاركة بعض من في السلطة الحالية ودخوله في الانتخابات وأيضا ما سمعناه ورأيناه من خلال تصريحاتهم الإعلامية التي تبارك النتائج فور اختيار قائمة الحكومة والمجلس الرئاسي الجديد كل هذا يوضح أنه لن تكون هناك عقبات في عملية تسليم واستلام السلطة بين السابقين والجدد، ولكن من وجهة

** لن تكون هناك عقبات في التسليم والاستلام بين السلطات القديمة والجديدة.

نظري قد تحدث بعض الإشكاليات من بعض الاطراف في حال عدم حصولهم على مناصب ترضية لهم أو لحاشيتهم مستندين على بعض الحجج الواهية منها على سبيل المثال للحصر عدم اعتماد الحكومة من مجلس النواب.

**إلى أي مدى تخشى من أن تصطدم محاولات توحيد المؤسسات بمشكلة انتشار التشكيلات المسلحة؟

في رأيي إنه منذ فترة لم يعد هناك وجود أو تاثير لأي مجموعات مسلحة خارج الشرعية، كما أن الرعاية الدولية وتبنيها لهذه الخطوة الهامة والمهمة التي نتمنى أن تكون الممر السلمي للانتخابات القادمة، هذه الرعاية الدولية مع وجود حكومة حقيقية فعالة ستمنع أن يكون هناك أي عارض أو سبب يحول دون توحيد المؤسسات.

**هل المدى الزمني المتاح للحكومة يمكنها من إنجاز ملف توحيد المؤسسات؟

المنطق يقول إن المدى الزمني المتاح لا يمكِّن الحكومة من إنجاز أي خطة أو تصور بل إنها ستكون حكومة تسييرية فقط حتى تاريخ 24 ديسمبر موعد الانتخابات القادمة، ولكن القيمة المرصودة لميزانية الدولة خلال هذه الفترة وعدد الوزارات المقترحة في الحكومة والتي تم تقديمها لمجلس النواب لا تشير لذلك بتاتا.

عن نفسي اتمنى كل التوفيق والسداد للحكومة القادمة وأن تكون على قدر الأمانة الكبيرة الملقاة على عاتقها وأن تكون في مستوى تطلعات وأمنيات الشعب الليبي بأن يقوموا بتسيير وبحل كل المشاكل العالقة وأن يلتزموا كما وعدوا بأن يكونوا الممر الآمن بدون عراقيل لبدء مرحلة جديدة في ليبيا وهي الانتخابات في ديسمبر القادم.

**ملفات عديدة على صلة مباشرة بالمواطن وتتمثل في أهم حقوقه من الخدمات التي تعتبر من مسؤولية الدولة وحكومتها تجاه شعبها،

كاريكاتير

محمد قجوم